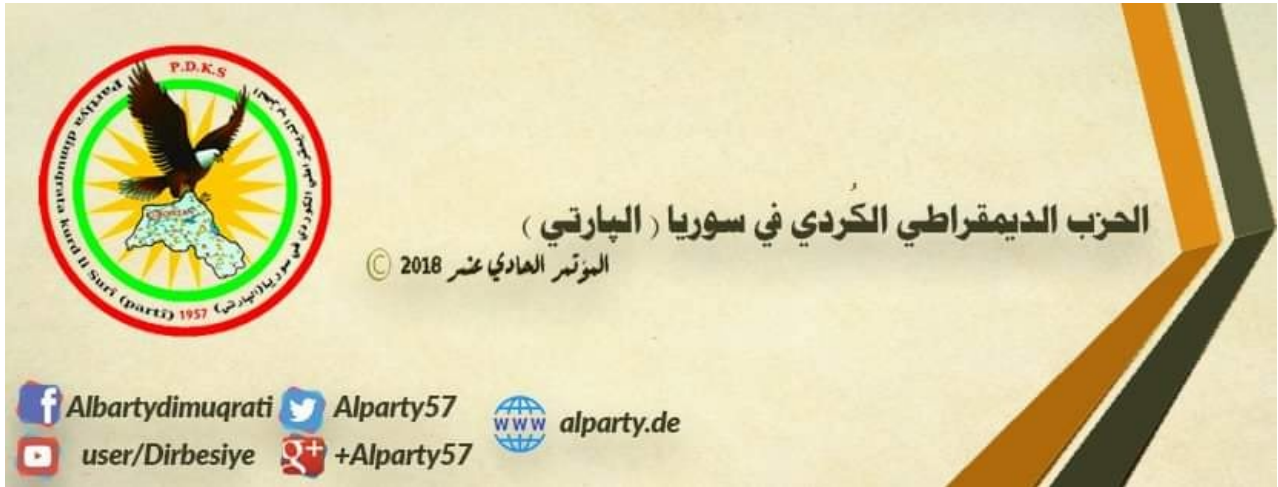




بلاغ

عقدت اللجنة المركزية لحزبنا الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) بتاريخ 6 كانون الأول 2020 اجتماعها الاعتيادي بالوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء الكورد و شهداء الحرية والكرامة ثم تناولت المواضيع المدرجة على جدول أعمالها.

ففي الشأن السوري رأت اللجنة المركزية بان النظام السوري لايزال يعرقل كل الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل لأزمة البلاد المستمرة منذ عقد من الزمن وأن المراوغة الأخيرة في إجتماع اللجنة الدستورية بإقحام ملف اللاجئين من قبل وفد النظام كان تمهيداً لعمل اللجنة الدستورية ، ضارباً بعرض الحائط وباستهتار واستهزاء مشاعر الشعب السوري المنكوب من جراء قمعه واستبداده و مصيره من أجل كسب المزيد من الوقت لإجراء الانتخابات الرئاسية وفق دستور 2012.

ورأت إن مثل هذه الانتخابات تضع الإرادة الدولية والإدارة الامريكية الجديدة أمام اختبار حقيقي حيث دعت المجتمع الدولي لممارسة جميع الضغوطات من أجل تأجيل هذه الانتخابات وأكدت بأن إجراء أية إنتخابات سواء من قبل النظام أو المعارضة قبل إنجاز عملية الانتقال السياسي في البلاد وقبل تطبيق القرار 2254 وتوفير بيئة آمنة ومحيدة لعودة المهجرين والنازحين هي عملية غير شرعية ولا تحقق تطلعات الشعب السوري في الحرية والكرامة وبناء سورية جديدة ديمقراطية تعددية.

و في الشأن الكردي قِيمَ الإجتماع الأزمة المعاشية والصحية الكارثية والتي باتت تلقي بتبعاتها الخطيرة على المجتمع الكردي جراء تدهور الليرة السورية أمام العملات الأجنبية وارتفاع أسعار المواد الأولية والغذائية بشكل جنوني وغياب أية بارقة أمل في الخلاص من هذا الوضع المأساوي المزري لذا دعا المجتمعون المعنيين في تلك المناطق الى بذل المزيد من الجهود لتخفيف معاناة شعبنا.

كما طالبت المنظمات الإنسانية والدولية بتقديم كافة أشكال المساعدات لأبناء هذه المناطق والتي تحتضن الآلاف من أبناء بقية المناطق المنكوبة في سوريا.

أما بالنسبة للحوار الكوردي - الكوردي أبدت القيادة قلقها حيال تعطل الحوار بين الطرفين وابتعاده عن هدفه المنشود في الوصول لمرجعية تمثل الشعب الكردي في سوريا مؤكدة في الوقت نفسه بأن عملية الهروب للأمام لن تجد نفعاً وأن غياب جدول زمني محدد لهذا الحوار المفتوح زمنياً وإقصاء وعدم اشراك بقية القوى السياسية الكردية ومنظمات المجتمع المدني كانت إحدى المسببات لعجز الحوار. لذلك دعى الإجتماع طرفي الحوار إلى تجاوز جميع العقبات والعودة الى إستكمال الحوار متجاوزاً الأخطاء السابقة وبروح المسؤولية التاريخية أمام الشعب الكردي.

وبخصوص مؤتمر أبناء الجزيرة والفرات الذي عقد قبل أيام قليلة ، ترى اللجنة المركزية وعلى الرغم من ان مخرجات المؤتمر لم تخرج عن السياق العام لمطالب الشعب السوري إلا أن دعوة المؤتمر للتحضير لانتخابات محلية في مدة لا تتجاوز العام لا تخدم مصالح الشعب الكردي خاصة في ظل التباين الكبير بين أحزاب الإدارة الذاتية وأحزاب الحركة الكردية الذي من شأنه دفع الساحة الكردية إلى مزيد من الانقسام لاستفراد الإدارة الذاتية واستئثارها بالسلطة ومن هذا المنطلق نحن في الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا(البارتي) نطالب أحزاب الحركة الكردية كافة برص صفوفها واستعادة زمام المبادرة وعدم الإتكال على بعضها ففضية الشعب الكردي وحقوقه واجب على الجميع وليست هناك جهة وحيدة مخولة للدفاع عنه.

أما في الشأن الكردستاني رأت اللجنة المركزية بأن إقرار قانون الاقتراض من قبل البرلمان العراقي لا تخدم مصالح الشعب العراقي بكل مكوناته كما وأنها ليست الطريقة الأنسب لحل المشكلات العالقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية واعتبرتها سابقة خطيرة إن تم إقرار قانون في البرلمان دون موافقة مكون رئيسي واساسي من مكونات الشعب العراقي

كما رأى المجتمعون بأن تداعيات هذا القانون ستكون كارثية على أبناء شعبنا الكردستاني في إقليم كردستان خاصة ذوي الدخل المحدود كما وسيؤثر أيضا وبشكل كبير على الآلاف من العوائل الكردية السورية التي نزلت إلى إقليم كردستان.

وأبدت اللجنة المركزية ارتياحها من سلسلة اللقاءات التي أجرتها مع معظم القوى السياسية ودعت في الوقت نفسه ضرورة العمل على تطوير تلك العلاقات ودفعها الى مجالات التنسيق والعمل المشترك.

ختاماً ثمنت اللجنة المركزية جهود الرفاق في جميع الهيئات الحزبية في الداخل والخارج وتضحياتهم من أجل الدفع بالعمل الحزبي والنضال الجماهيري إلى مزيد من التفعيل والتطوير.

اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)

قامشلو 08.12.2020